محمد الداود

لماذا أخفقت الحركات الإسلامية في الوصول/ المحافظة على الحكم؟

دراسة تحليلية ومحاولة لاستخلاص العبر

ربيع الأول ١٤٢٨ هـ، مارس ٢٠٠٧

حقوق الطبع والاقتباس مُباحة

فـهـرست

مقدمة ______ ٣

١ــ تجربة طالبان في أفغانستان: ______ ٥

٢ــ تجربة المحاكم الإسلامية في الصومال: ______ ٩

٣ــ تجربة جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر: ______ ١٢

٤ــ تجربة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في فلسطين: ______ ١٨

خلاصة: ______ ٢١

الوعي السياسي: ______ ٢٢

التخطيط المسبق: ______ ٢٢

التردد والمماطلة في اتخاذ القرارات الحاسمة: ______ ٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

أثار السقوط السريع للمحاكم الإسلامية في الصومال بعد غزو القوات الإثيوبية لبلادها أواخر السنة الماضية الكثير من التساؤلات حول القوة الحقيقية للحركات الإسلامية ومدى أحقيتها في استلام الحكم إذا كانت غير قادرةٍ على حمايته والمحافظة عليه ولو لمدة بسيطة. ويُذكِّر ما حصل للمحاكم الإسلامية في الصومال بما شهدته أفغانستان أواخر سنة ٢٠٠١ حين تهاوت سلطة طالبان في زمن قياسي على الرغم من كونها قد بسطت سلطتها على معظم البلاد لمدة تقارب الخمس سنوات، أي أنها، وبخلاف المحاكم الإسلامية، نالت ما يكفيها من الزمن لتوطيد سلطتها وتثبيت أركانها.

إنّ حرصنا على أن يعلو شرع الله وتظهر أحكامه، يجب أن يدفعنا لبحث الأسباب التي أدت إلى فشل هاتين التجربتين على الرغم من كل الآمال التي كانت معلقة عليهما. أعلم أن العديد، وأنا منهم، كانوا يلمسون وجود نقائص وأخطاء في ثنايا تلكما التجربتين، لكن ما من شك أن الحريصين والمخلصين قد حزنوا وأسفوا لفشلهما، وودُّوا لو أن القائمين على تلك التجربتين استطاعوا تجاوز تلك الأخطاء وتطوير نظاميهما ليوفروا لهما متطلبات البقاء أو على الأقل القدرة على الدفاع عن نفسيهما لأجل طويل.

فلماذا انهارت تلك التجارب وبهذه السرعة؟ ما هي الأخطاء القاتلة التي ارتكبها النظامان واستغلها أعداؤهما (أو عدوهما فهو واحد في الحالتين) لكي يئدوا النظامين؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا البحث.

١- تجربة طالبان في أفغانستان:

من المعروف أن صعود نجم طالبان جاء كردة فعل لانتشار الفوضى والتسيب الأمني الناتج عن صراعات أمـراء الحـرب. ومـن المعروف أيضاً أن اكتساح حركة طالبان، الذي بدأ من منطقة قندهار معقل الحركة، ليشمل في مدة قصيرة معظم مساحة أفغانستان لم يأت نتيجة لانتصاراتٍ عسكريةٍ حققتها الحركة على خصومها، وإنما بالأساس لانسحاب قوات الخصوم دون قتال بفعل تذمر الأهـالي منهم وتلهفهم لاستقبال قوات طالبان الذين كانت تسبقهم سمعتهم الطيبة في قدرتهم على فرض الأمن والهدوء. وعليه فإن اتساع نفوذ حركة طالبان حصل بما يشبه الصدفة و لم يحصل بتخطيط وتهيئة مسبقتين، فقد وجدت الحركة ذات الطموحات المنخفضـة أو لنقـل المنحصرة في تحجيم نفوذ اللصوص وقطاع الطرق، وجدت نفسها بين عشية وضحاها وقد أصبحت لها دولةٌ تبسط نفوذها علـى مـا يقارب ٩٥% من مساحة أفغانستان. ولعل هذه المسألة هي أولى نقاط ضعف الحركة، فوصول طالبان إلى الحكم دون أن تكون قـد خطّطت له مسبقاً وهيَّأت له ما يحتاج من خبرات وإمكانيات ودراسات، واستعدّت لما يمكن أن يجابهها من مشـاكل وأزمـات بعـد الوصول إلى الحكم، جعل حكمها يتّسم عموماً بطابع "تصريف الأمور" والعفوية والارتجالية.

ومن المعروف أيضاً أن حركة طالبان قد تم تبنّيها، بمجرد ما برزت بوادر صعود نجمها، من طرف باكستان التي كانت تُمِدُّها بالمال والسلاح والخبرة العسكرية، حتى إن باكستان كانت هي التي تدفع مرتبات كبار مسئولي الدولة، وظل هذا التبني شبه الكامل قائماً حتى لحظات حكم طالبان الأخيرة، ولعل رفعه هو ما سبب تهاويها السريع، ونذكر هنا بتصريح كان قد أصدره برويز مشرف قبـل بدايـة الحرب الأميركية على أفغانستان (في ٢٠٠١/١٠/٠١) قال فيه إن أيام طالبان في الحكم أصبحت معدودة.

لقد كان هذا التحالف الباكستاني – الأفغاني أكبر نقطة ضعف في جسم طالبان، لأن تبعية النظام الباكستاني لأميركا هي ممـا لا يجهله الغرُّ من الأطفال، فكيف انخدعت طالبان بهذا النظام وقبلت التحالف معه، بل ووضعت كل بيضها في سلته؟ لا أجد جواباً على هذا السؤال إلا بالقول إن نظام طالبان كان يعاني من ضعفٍ شديدٍ في الوعي السياسي جعل إمكانية خداعه بسيطة، ولا أجد حرجاً إذا قلت إن النظام الباكستاني قد يكون دفع ببعض الشخصيات المحسوبة على التيار الإسلامي وجعلها هي الواجهة التي يتعامل بها مع طالبان (وقد نشرت وسائل الإعلام حينها بعض أسماء الشخصيات التي كانت مكلفة بالاتصالات مع طالبان، حيث كانت هذه الشخصـيات تنتمي إلى الصفوف القيادية لبعض الحركات الإسلامية في باكستان)، فانخدعت طالبان بهؤلاء الرجال دون أن تلتفت إلى حقيقة النظام الذي يسيرهم (باكستان) وحقيقة الجهة (أميركا) التي تقف خلف النظام الذي يسير تلك الواجهات المخادعة. ولو أن مسـئولي نظـام طالبان تساءلوا عن سبب هذا الزخم الذي تبديه باكستان في دعم نظامهم الإسلامي مع كونها نظاماً علمانياً معادياً للإسلام، متحالفـاً بل ومرتبطاً ارتباطاً عضوياً مع أميركا العدوة الأولى للإسلام والمسلمين، لاكتشفوا (ربما) حقيقة هذا الدعم وهي كونه دعـم ملغـوم مسموم يراد به اختراقهم والاطلاع على أدق أسرارهم، وأسماء المسئولين وصلاحياتهم، ومن يمكن استمالته من "المعتدلين" ومن لا يمكن من استمالته من "المتشددين"، ومنع طالبان من الاستقلال بقرارهم والسير بعيداً عن دائرة النفوذ الأميركي وإبقاء نظامهم مرتبطاً بأميركا لكي يسهل عليها استعماله أو القضاء عليه في الوقت الذي تريد.

إلا أن تخلي باكستان، بطلبٍ من أميركا، عن طالبان على الرغم من كونه لعب الدور الأكبر في تهاوي نظام طالبان، إلا أنه كـان من الممكن التخفيف من آثاره أو على الأقل إطالة عمر النظام لو أن نظام طالبان استطاع ترسيخ أقدامه وذلك بإيجاد نواة لدولة قويـة على المستويات العسكرية والصناعية والتعليمية وكسب التفاف شعبي واسع بتحقيق مكاسب مادية محسوسة على الأرض. فمن المعلوم أن أعظم إنجازات نظام طالبان كانت تتمحور حول فرض الأمن والقضاء على زراعة المخدرات، وهذه الإنجازات على أهميتها خصوصاً في المرحلة الأولى إلا أنها ليست كافية، فالدولة والشعب يحتاجان إلى ما هو أكثر من الأمن، فهما يحتاجان إلى مرافق عمومية وبنية تحتية

ونهضة اقتصادية وتعليمية وعسكرية... إلا أن كل هذا لم تظهر أيٌّ من بوادره رغم توالي الشهور والسنين على حكم طالبان، فلم نشهد وضع برامج تعليمية مكثفة للرفع من مستوى وعي الناس، ولم نشهد عمليات شق أو إصلاح طرق، ولم نشهد حركات كبرى لبناء تجمعات سكنية أو مستشفيات أو مصانع أو مدارس، ولم نشهد أوراش كبرى لأعمال تنظيم المدن وإصلاح مرافقها ومد مواسير الماء وأسلاك الكهرباء، قد يكون شيء من هذه الأعمال قد حصل هنا أو هناك، ولكن في بلد مهدم بشكل شبه كلي خارج لتوه من احتلال أجنبي (سوفياتي) دام ٩ سنوات وحرب أهلية أكلت الأخضر واليابس لمدة ٧ سنوات أخرى، نستطيع أن نتصور مدى الدمار الذي يلف البلاد، ومع ذلك فإننا لم نسمع عن إطلاق أوراش كبرى لإعادة إعمار البلاد. قد يقول قائل إن الأمور لم تستتبَّ لطالبان بما يُمكِّنها من تحقيق هذه الأمور، وأنها بقيت مشغولة في محاربة تمرد تحالف الشمال بقيادة أحمد شاه مسعود، كما أن معظم دول العالم لم تعترف بإمارتهم (ما عدا باكستان والسعودية والإمارات)، أي أن نظام طالبان كان يعيش حالة عزلة دولية شبه كاملة، مما يعني استحالة حصوله على دعم أو مساعدة خارجية، فأقول إن هذا الأمر وإن كان صحيحاً، إلا أنه ليس سبب تعثر جهود إنهاض البلاد. ذلك أن الأوضاع الأمنية وإن لم تستتب بالكامل بالفعل، إلا أن حكم طالبان قد امتد في أواخر حكمها إلى ما يقارب ٩٥% من مساحة أفغانستان، وهناك مناطق دخلت تحت حكم طالبان منذ أواخر سنة ١٩٩٤، أي أنها بقيت تحت حكم طالبان ما يقارب ٧ سنوات، ومع ذلك فإننا لم نشهد في هذه المناطق ما ينبئ بما كان يمكن لطالبان أن تصنعه لو أنها قضت على خصومها وبسطت سيطرتها على ١٠٠% من مساحة أفغانستان. ثم إن أفغانستان باستطاعتها أن تكون في غنىً عن المساعدات الأجنبية لو أنها أحسنت استغلال إمكانياتها الذاتية، فهي تمتد على مساحة ٦٥٢ ألف كلم[٢] (أي ما يقارب مساحة فرنسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا مجتمعات) وتضم حوالي ٣١ مليون نسمة، وتخترقها عدة أنهار أعظمها نهر هلمند (طوله ١٤٠٠ كلم وعرضه يصل في بعض مقاطعه إلى ٣٠٠ متر بعمق ٣.٧ متر)، وكانت أفغانستان تنتج في وقت السلم ما يزيد عن حاجتها من الغذاء، كما أن فيها كميات لا بأس بها من الحديد والكبريت والكروم والزنك واليورانيوم، ومخزوناً هاماً من الغاز الطبيعي.

إن السبب الحقيقي لإخفاق طالبان في إيجاد نهضة في أفغانستان، في نظري، يكمن بالأساس في افتقارها للطاقات والكفاءات البشرية التي يمكنها أن تؤطر أوراش الإنهاض. فمن المعلوم أن ظروف الحرب التي عاشتها أفغانستان نتيجة الغزو السوفيتي ثم الحرب الأهلية على مدى ١٦ عاماً، بالإضافة إلى الأوضاع المضطربة التي كانت تعرفها البلاد حتى قبل الاجتياح السوفيتي وإهمال الحكومات السابقة، كل ذلك قد شل قطاع التعليم لمدة جيل كامل، وحرم البلاد من الطاقات البشرية المؤهلة لتولي مسئولية إعادة إعمار البلاد، فإذا أضفنا إلى هذا إحجام الطاقات الأفغانية المقيمة بالخارج (بغض النظر عن سبب هذا الإحجام) التي استطاعت أن تكمل دراستها عن العودة إلى البلاد للمشاركة في جهود إعادة الإعمار، وبساطة تكوين كوادر حركة طالبان (طلبة المدارس القرآنية) وانحصار خبرتهم في الأمور العسكرية، فإننا نستطيع أن نصل إلى السبب الحقيقي في تعثر إن لم نقل انعدام جهود إنهاض البلاد.

قد يقول قائل وماذا كان بإمكان طالبان أن تصنع في مثل هذه الظروف (بلاد مهدمة، وإمكانيات مادية وبشرية جد ضعيفة وحصار دولي شبه كامل)؟ فأقول ما من شك أنها ظروف صعبة، وأنها ظروف ورثتها طالبان أو فُرِضت عليها وليس لها يدٌ في صنعها، إلا أنه رغم ذلك كان بإمكان طالبان تجاوز هذه العوائق لو أنها عملت على تفادي هذا الحصار الرسمي باللجوء إلى الطاقات الشعبية وأعلنت عن طلب عالمي لاستقطاب الطاقات البشرية من أبناء المسلمين. لقد فتحت طالبان أبوابها لجحافل المجاهدين من كل حدب وصوب والتحق المئات من المجاهدين من كل الجنسيات بصفوفها، ولكنها للأسف لم تفعل الأمر نفسه مع الطاقات والمواهب غير العسكرية، فلم نسمع عن انتقال كمي للمهندسين والأطباء ورجال الأعمال والصيادلة والمدرسين والتقنيين للاستقرار في أفغانستان لمساعدة الدولة الإسلامية الفتية في بناء نواة نهضة قوية، ولم نسمع عن طلب أفغاني بهذا الصدد. ولو أن طالبان استنفرت كوادر المسلمين للهجرة إليها وتعهدت لهم بضمان الحد الأدنى لمستوى العيش (منزل مقبول ومرتب يكفل الضروريات)، وربطت هذه الهجرة بالحكم الشرعي (الفَرَضية خصوصاً على أهل الكفاءة) لكُنَّا شهدنا هجرة المئات من كفاءات المسلمين الذين يتحرقون شوقاً لوضع علومهم

وخبراتهم رهن قيادة سياسية إسلامية مخلصة، ولاستطاعت حكومة طالبان الاستعانة بخبراتهم للالتفاف على الحصار المفروض عليها وتأسيس نواةٍ لدولةٍ قويةٍ لن يكون من السهل إسقاطها.

إن من المعروف أن الهجرة إلى دار الإسلام في المدينة المنورة أصبحت فرضاً بمجرد ما ظهرت بوادر قيام الدولة الإسلامية (أي حتى قبل قيامها)، وكانت هذه الهجرة فرضاً عينياً على كل مسلمٍ قادر، بل وشرطاً من شروط الولاية، قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا**[1]﴾، وقال أيضاً: ﴿**فَلا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ**[2]﴾، وشرطاً من شروط الإيمان الحق، قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ**[3]﴾، ولم يجد القرآن عذراً لمن يرضى بالعيش في بلاد الظلم ويتقاعس عن الهجرة إلى دار الإسلام، وتوعده وعيداً شديداً بل وجعله من أهل النار، قال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**[4]﴾، وقد استجاب المسلمون لهذا الأمر الإلهي وهاجروا بكثافة إلى المدينة، حتى كادت أن تضيق بهم لضيق ذات يد الدولة، وآخى رسول الله ﷺ بين الصحابة من المهاجرين والأنصار فقاسموهم أموالهم وأراضيهم، وتكوّنت فئة أصحاب الصُّفّة الذين يسكنون في المسجد ولا يجدون مسكناً ولا مأكلاً، وكان رسول الله ﷺ يبذل جهده لتدبير أمورهم حتى يكاد أن يصل الأمر إلى تدبير وجباتهم الغذائية وجبةً بوجبة، وعلى الرغم من كل المشقة الناتجة عن هذا "التروح الجماعي" للمسلمين، فإنه لم يطلب من المسلمين التوقف عن الهجرة إلى المدينة.

إلا أن الملاحظ أنه وبالرغم من كل ذلك التأكيد القرآني على فرضية الهجرة الذي رأيناه، نجد رسول الله ﷺ، بوحيٍ من الله طبعاً، ينسخ هذا الحكم مباشرةً بعد فتح مكة، فعَن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «**لا هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا**[5]»، وعنْ مُجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: جَاءَ مُجَاشِعٌ بِأَخِيهِ مُجَالِدِ بْنِ مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: "هَذَا مُجَالِدٌ يُبَايِعُكَ عَلَى الهِجْرَةِ"، فَقَالَ ﷺ: « **لا هِجْرَةَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَلَكِنْ أُبَايِعُهُ عَلَى الإِسْلامِ**[6]». فكيف يصر الشرع على حكمٍ على مدى ثمان سنواتٍ رغم كل الضيق الذي نتج عنه، ثم يتنازل عنه فجأة وبدون مقدمات؟ وما علاقة فتح مكة بهذا "الانقلاب" في الموقف؟ لا أعلم أن نصاً شرعياً أشار إلى تفسير أو حكمة معينة، لكن بالتفكير ملياً في الأمر لا أجد له من تفسيرٍ إلا القولُ إن المدينة المنورة بإمكانياتها المادية والبشرية الأصلية المحدودة لم تكن تملك من المقومات ما يمكنها من أداء الرسالة المطلوبة منها، وهي التحول إلى مركز إشعاع يشع بالنور على العالم ويخرج جيوش المجاهدين لنشر الإسلام في ربوعه، لهذا كانت الهجرة مطلوبةً في أول الأمر لكي تتقوى الدولة بالوافدين إليها وتستفيد من خبراتهم كلٌّ في ميدان تخصصه، فلما تقوّت الدولة الإسلامية وظهر أثر ذلك بشكل محسوس حين استطاعت فتح معقل أكبر دولة في الجزيرة العربية بفتح مكة، لم تعد الدولة محتاجةً إلى ذلك الزخم البشري فنُسخ الحكم. وعليه فقد كان على طالبان أن تستنفر المسلمين من كل حدب وصوب لكي يَفِدوا إليها مهاجرين، تنفيذاً للحكم الشرعي العيني المتعلق في رقابهم، وللحكم الكفائي إذا كانوا من أهل الخبرة والدراية بما تحتاجه الدولة لتسيير شئون الرعية اليومية.

أما لماذا لم تفعل طالبان ذلك، أي لماذا لم تطلب من المسلمين في العالم الهجرة إليها، فإني لا أجد له إلا تفسيرين اثنين لا ثالث لهما: إما أنها لم تفطن للأمر، أي أنه غاب عنها مثل هذا الحل ولم تفكر فيه، أو أنها لم تتصور أنه "يحق" لها أن تطلب أمراً مثله.

[1] سورة الأنفال، الآية: ٧٢.
[2] سورة النساء، الآية: ٨٩.
[3] سورة الأنفال، الآية: ٧٤.
[4] سورة النساء، الآية: ٩٧.
[5] متفق عليه.
[6] رواه البخاري.

فأما الاحتمال الأول أي أنها لم تفكر في هذا الحل (وهو احتمال مستبعدٌ على الأرجح)، فيدل على قصر نظر وضيق أفق، فضلاً عن ضعف الدراسة العميقة للسيرة بقصد التأسي.

وأما الاحتمال الثاني (أي أن طالبان لم تتصور أنه "يحق" لها أن تطلب من المسلمين الهجرة إليها) وهو الاحتمال الأرجح والأقرب إلى الواقع في نظري، فلا أجد له تفسيراً إلا القولُ إن طالبان لم تكن تعتبر نفسها دولة خلافةٍ عالميةٍ لكل المسلمين في العالم، ممثلةً لهم ومسئولةً عنهم ومنهم، تستنفرهم إن احتاجتهم وتهب لنجدتهم إن احتاجوها بغض النظر عن أعراقهم أو مسقط رؤوسهم، إما لأنها لم تكن ترى في نفسها القدرة أو الأحقية، أو لأنها لم تستطع أن تسمو بالكامل فوق النزعة الوطنية إن لم نقل العرقية (الباشتون)، فقد دلت الوقائع أن النزعة الأفغانية ظلت موجودة وحاضرة. صحيح أن طالبان تحالفت مع تنظيم القاعدة وهو خليطٌ من جنسيات مختلفة، لكن هذا التحالف كان محصوراً بالأساس في الجانب العسكري ولم يتجاوزه إلى ما سواه في النواحي المدنية، بدليل أننا لم نسمع مثلاً عن وجود أشخاص غير أفغان (من القاعدة أو من غيرها) تولوا مسئوليات سياسية كبيرة في حكومة طالبان، ويكفي أن نُذكِّر أن طالبان أطلقت على دولتها اسم "إمارة أفغانستان الإسلامية"، أي أنها كانت تعتبر نفسها إمارةً لأهل أفغانستان فقط تحكمهم بالإسلام.

إذن، وتلخيصاً لما سبق، أقول إن أسباب عدم قدرة نظام طالبان على الحفاظ على الحكم تدور حول ثلاثة أمور:

١ــ عدم وجود التخطيط المسبق والاستعداد القبلي لما يمكن أن يواجه الدولة من مشاكل وتحديات.

٢ــ ضعف الوعي السياسي لدى الحركة، مما جعلها تربط نفسها بنظام باكستان على الرغم من كونه نظاماً تابعاً لأميركا.

٣ــ عدم التعالي فوق النزعة الوطنية مما جعلها تحرم نفسها من إمكانيات وطاقات المسلمين في العالم.

قد يبدو في هذا التحليل بعض القسوة على نظام طالبان، ولكن الواجب يقتضي القول أن نظام طالبان أوتي فرصةً ثمينةً، وهي مدة حكمٍ تمتد إلى خمس سنوات، ما أظن أن الغرب سيمنحها لنظام إسلامي آخر، وها هو مثال الصومال بادٍ أمام أعيننا حيث لم تُمهله أميركا أكثر من أشهر معدودة. لقد كانت فترة الخمس سنوات هذه كافية لو أنها استُغِلَّت بحكمة بالغة لكي تحدث طالبان فيها ثورة شاملة على كل الصُّعُد، بل وتُشعَّ بنورها على جوارها، فتمتد ساعيةً للتوحُّد مع جيرانها من المسلمين (باكستان، طاجكستان، أوزبكستان، تركمانستان)، وتكوين دولة قوية لن تستطيع أمريكا النيل منها، أو على الأقل ليس بالسهولة التي رأينا. لكنها للأسف أضاعت الفرصة. لقد نقلت كتب السير والتاريخ، أن رسول الله ﷺ الذي خرج من مكة متخفياً، استطاع في ظرف وجيز أن يقيم دولةً قويةً مهيبة الجانب، واستطاع بعد مضي ثلاث سنوات فقط على قيام دولته أن يجابه أكبر دولة في الجزيرة بل ويهزمها (معركة بدر)، كما استطاع عمر بن عبد العزيز رحمه الله الذي لم تدم خلافته إلا قرابة ١٨ شهراً أن يقلب أمور الدولة ويشيع العدل والرخاء في أرجاء البلاد الممتدة من سواحل المحيط الأطلسي إلى تخوم الصين. صحيح أن دولة رسول الله ﷺ كانت مؤيدةً بالوحي الإلهي المباشر، وأن هذا التأييد الإلهي هو دون شك أحد أسرار صعودها السريع، وصحيح أيضاً أن هذا التوجيه الإلهي المباشر غير متوفر لغيرها من الدول، إلا أن دولة عمر بن عبد العزيز لم يكن يحكمها نبي مرسل ومع ذلك فقد فتح الله على يديه فتوحات عظيمة، ثم إن الله ﷻ لم يحصر تأييده لرسول الله ﷺ وحده، وإنما جعله عاماً لكل من التزم بشرعه، قال تعالى: ﴿**وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ**[1]﴾، وقال أيضاً: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ**[2]﴾، بل إن حتى معجزة إمداد الله ﷻ للمؤمنين بالملائكة المقاتلين لم يجعلها ﷻ حكراً على رسوله ﷺ فقط، بل جعلها كذلك عامةً لكافة المؤمنين إن هم اتقوا وأخلصوا لله ﷻ، قال تعالى: ﴿**بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ**[3]﴾.

[1] سورة الحج، الآية: ٤٠.
[2] سورة محمد، الآية: ٧.
[3] سورة آل عمران، الآية: ١٢٥.

٢- تجربة المحاكم الإسلامية في الصومال:

بخلاف طالبان، لم يمنح الغرب (أمريكا بالأساس) مهلةً طويلةً لنظام المحاكم الإسلامية، فقد أمر عملاءه في إثيوبيا بتصفيته، ثم تدخل مباشرة بقصف بعض المعاقل التي لجأ إليها قيادات المحاكم بدعوى وجود بعض المطلوبين من عناصر القاعدة فيها. وهكذا لم يدُم حكم المحاكم الإسلامية إلا أقل من سنة حيث بدأ نجمها في الصعود ابتداءً من أواخر ٢٠٠٥ لتصل القمة بدخول مقديشو في يونيو ٢٠٠٦، ثم لتُزاح عن الحكم كلياً في ديسمبر ٢٠٠٦، بعد ما لا يزيد عن أسبوعين من غزو القوات الإثيوبية واندلاع القتال بشكل رسمي.

إننا عندما نبحث في أسباب سقوط نظام المحاكم الإسلامية لا نعني أنه كان من الممكن لها أن تنتصر على القوات الإثيوبية الغازية في قتال كلاسيكي، أي جيشاً مقابل جيش، فالكل يعلم رجحان ميزان القوى العسكري الفاحش لصالح إثيوبيا، فإثيوبيا (بمساحة تقل قليلاً عن ضعف مساحة الصومال، وساكنةٍ تفوق ساكنة الصومال بثمانية أضعاف) دولةٌ كبيرةٌ قائمة، بينما الصومال (أو بالأحرى المناطق منه التي كانت خاضعة لنفوذ المحاكم الإسلامية، إذا استثنينا ما يسمى جمهورية أرض الصومال في الشمال الغربي وجمهورية بونت لاند في الشمال ثم المناطق الخاضعة للحكومة الانتقالية أو بقايا أمراء الحرب) عبارة عن بقايا دولة متهالكة نخرتها الحرب الأهلية المستمرة منذ عقود، وفيما لا يزيد عدد قوات المحاكم الإسلامية عن بضعة آلاف، يقدر عدد القوات الإثيوبية بـ ١٨٣ ألف جندي زجت بحوالي ١٥ ألف منهم في حربها في الصومال. أما عن التسليح فلا وجه للمقارنة، فبينما لا تملك المحاكم الصومالية على أقصى تقدير إلا بضع مئات من الآليات بين سيارة وشاحنة وناقلة جنود دون أي غطاء جوي، تمتلك إثيوبيا جيشاً حديثاً مدرباً مزوداً بقوة جوية تقدر بـ ١٥٠ مروحية ما بين طائرات نقل الجنود وطائرات هجومية، بالإضافة إلى ٢٧٠ دبابة. إذن فميزان القوى العسكرية محسوم بشكل واضح لصالح إثيوبيا.

لكن ما يحز في النفس هو أن تتهاوى قوة المحاكم بهذه السرعة بعدما أحكمت سيطرتها على أكبر المدن الصومالية (كيسمايو، بورهاكابا، مقديشو، جوهر، ...) وبعدما تهاوت سلطة أمراء الحرب ومختلف القادة المنضوين تحت ما يسمى "التحالف لإعادة السلم ومكافحة الإرهاب" على معظم أنحاء البلاد، وبعدما أرسلت المحاكم رسائل قوية عن طموحها للزحف على بيداوة مركز الحكومة الانتقالية للإجهاز عليها، بل وبعد تهديد الحركة للقوات الإثيوبية الموجودة في الصومال وإصدارها الأمر لها بالرحيل خلال أسبوع وإلا تعرضت للطرد بالقوة، بعد هذا كله، وما إن انقضى أسبوع الإنذار وبدأت المعركة، حتى شهدنا تراجعاً سريعاً في صفوف المحاكم وانهياراً تاماً لقدراتها العسكرية وفقدانها لكافة المدن والمواقع التي بسطت سيطرتها عليها، ثم تقهقراً لقواتها إلى مقديشو العاصمة ثم إلى كيسمايو القاعدة الرئيسية التي انطلقت منها الحركة أولاً، ثم لتعلن بعد ذلك عن لجوئها إلى الأدغال وبدء حرب عصابات طويلة الأمد لاستتراف الجيش الإثيوبي لإرغامه على الرحيل.

فما الذي حصل؟ لماذا انهارت المحاكم بهذه السرعة؟ ألم تكن المحاكم تعلم أن إثيوبيا في كل الأحوال ستهاجمها، فلماذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة؟

إن الإنصاف يقتضي القول إن المحاكم في كل الأحوال لا قِبَل لها بالجيش الإثيوبي، وأنها لا تستطيع أن تهزمه في مواجهة عسكرية تقليدية (أي جيشاً مقابلاً لجيش)، وأن أقصى ما تستطيع فعله هو الانسحاب من المدن لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين والحفاظ على قواها، ومن ثم الانخراط في حرب عصابات، وهذا هو ما فعلته لحد الآن. لكن وبالرغم من ذلك، فإن المحاكم ارتكبت خطأين أساسيين:

الخطأ الأول: من تتبع كيفية نشأة المحاكم نجد شبهاً كبيراً مع طريقة نشأة طالبان في أفغانستان، ففي كلا التجربتين، تسيطر الحركة على معاقل خصومها دون قتال حقيقي، وإنما نتيجة انعدام شعبيتهم بسبب فسادهم وعجزهم عن توفير الأمن. وفي كلا التجربتين، "تُفاجأ" الحركة بأنها أصبحت دولةً دون أن تكون قد أعدَّت للأمر عُدَّته، لا من ناحية شكل الدولة ومؤسساتها والقوانين المسيرة

لأعمالها، وصلاحيات مختلف الأجهزة، ولا من ناحية كيفية التعامل مع المشاكل القائمة أو المحتملة... وهذا مما لا شك يُضعف الدولة ويجعلها حكومة تصريف أمور، وليس حكومة تتصرف بناء على تخطيط وإعداد مسبقين.

الخطأ الثاني: بمجرد ما بدأ نفوذ المحاكم في الاتساع، وخصوصاً بعد سيطرتها على مقديشو، بدأت وفود المفاوضين تتتابع إليها، فوفودٌ من أوروبا وأخرى من الدول المحيطة وأخرى من الجامعة العربية، ودعوات لعقد مفاوضات في السودان واليمن... وفجأة أصبح الكل مهتماً بالمحاكم وبما يجري في الصومال مع العلم أنه ظل مهمشاً لعقود. ويبدو أن المحاكم قد انخرطت في لعبة المفاوضات هذه، والتي كان من نتائجها النظر إلى المحاكم كأحد الفصائل المتناحرة في الصومال، واعتبارها متساوية الشرعية مع الحكومة المؤقتة مع أن الكل يعلم أن هذه الأخيرة لا تعدو أن تكون حكومة دمية أنشأتها أمريكا وعملاؤها.

إلا أن أخطر نتائج الانخراط في المفاوضات كان هو إلغاء، أو على الأقل تأخير هجوم المحاكم على بيداوة معقل ما يسمى الحكومة المؤقتة، مما أعطى هذه الأخيرة الوقت الكافي لتدبير المؤامرة مع إثيوبيا طبعاً وبالتنسيق مع القوى الخارجية وعلى رأسها أميركا. لقد اعتمدت إثيوبيا في غزوها للصومال على دعوة الحكومة المؤقتة (وهي حكومة أُكسبت شيئاً من الشرعية بصفتها استمراراً لحكومة عبدي قاسم صلاد حسن المنبثقة عن المؤتمر الوطني الذي انعقد في جيبوتي في عام ٢٠٠٠م بحضور إقليمي ودولي، وبصفتها تملك برلماناً وحكومة ووزارات) وادَّعت أن ذلك يمنحها شرعية وغطاءً، وقد رأينا كيف أُبرِزت هذه الحكومة في وسائل الإعلام العالمية وأُظهِرت في الواجهة وكأنها هي التي تقود المعارك وتتخذ القرارات في الوقت الذي لم يظهر فيه أي حضور سياسي أو إعلامي للقوات الإثيوبية، ولو أن المحاكم عجّلت بإسقاط هذه الحكومة العميلة وغافلتها بالضربة القاضية، وهي خطوةٌ كانت ستلقى تأييداً من الشعب الصومالي دون أدنى شك لما عُرِف عن الحكومة من عمالة وفساد مالي وتقاعس في رعاية مصالح الناس، أقول لو أن المحاكم فعلت ذلك، لكانت حرمت إثيوبيا من هذا الغطاء، ولاضطرتها إلى خوض الحرب مباشرةً أو المسارعة في البحث عن عملاء جدد لتختفي وراءهم، وهذا كان سيزيد من فضح طبيعة تدخلها وإظهاره على أنه غزو استعماري ظالم، مما سيضعف مصداقيتها أمام العالم وأمام الشعب الصومالي والمسلمين، أو سيدفعها إلى تأجيل هجومها إلى حين تهيئة عملاء محليين جدد وتلميعهم لإضفاء نوع من الشرعية عليهم حتى تستطيع أن تتخذهم غطاءً بعد ذلك لغزو الصومال.

إن المماطلة أو التردد الذين أبدتهما المحاكم في التعامل مع الحكومة المؤقتة منح هذه الأخيرة فرصةً ذهبيةً للتخطيط مع إثيوبيا والقوى الإقليمية والدولية للتكالب على المحاكم وإسقاطها، كما أن إشغال المحاكم بالمفاوضات كان يهدف إلى عدة أمور أهمها استغلال هذه المفاوضات كستار لمحاولة اختراق المحاكم لفهم طبيعة نظامها واستمالة بعض أعضائها، وقد ظهر أثر ذلك فيما رشح من معلوماتٍ عن تقسيم لقادة المحاكم بين "متشدد" و"معتدل"، كما استُغِلَّت المفاوضات لإلهاء المحاكم حتى يفرُغ الغرب من إعداد خطته للقضاء عليها.

إذاً واختصاراً لما سبق، أقول إن الأخطاء التي ارتكبتها المحاكم الإسلامية يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- عدم وجود التخطيط المسبق والاستعداد القبلي لما يمكن أن يواجه الدولة من مشاكل.

٢- ضعف الوعي السياسي لدى الحركة مما جعلها تنخرط في لعبة المفاوضات مع كل الضرر المترتب عنها.

٣- المماطلة في اتخاذ القرار الحاسم بالقضاء على الحكومة المؤقتة.

لقد نقلت لنا كتب السير الظروف التي تم فيها فتح مكة، وكيف استجاب رسول الله ﷺ لعمرو بن سالم الخزاعي رسول خزاعة المتحالفة مع المسلمين الذي جاءه يشكو إليه نقض قبيلة بني بكر المتحالفة مع قريش للعهد، فما زاد رسولُ الله ﷺ عن قوله: «**نُصِرْتَ يَا عَمْرَو بْنُ سَالِمٍ**[1]»، وهيأ الجيوش لفتح مكة، ورغم محاولات أبي سفيان الاعتذار والتوسط عن طريق ابنته أم حبيبة زوجة رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم أجمعين، فإن رسول الله ﷺ لم يقبل وأصر على مهاجمة قريش. وعند تحليل موقف رسول الله ﷺ،

[1] الروض الأنف للسهيلي، ج٤، ص ١٤٧.

نجد أنه كان بإمكانه ﷺ استغلال هذه الحادثة لفرض إعادة بحث بنود معاهدة الصلح التي كان يبدو أنها كانت مجحفةً بحق المسلمين، أو اشتراط شروط معينة أخرى، لكن رسول الله ﷺ كان يعلم أن الصدام بين المسلمين وقريش آتٍ لا محالة، فقريش لن تتنازل طواعيةً عن عنادها ولن تنقاد لرسول الله ﷺ، وستستمر في محاولاتها لاستعادة هيبتها ونفوذها في المنطقة، وطالما لم تُزَح عقبة قريش فإن دولة الإسلام لا يمكن أن تتوسع في الجزيرة ولا خارجها، لهذا، فإن كان صلح الحديبية قد منح لرسول الله ﷺ مهلة لتحييد قريش في صراعه مع بعض القبائل العربية وجسِّ نبض الدول المحيطة، فإن قريش قد علمت بكيفية استغلال رسول الله ﷺ للمعاهدة، وهو أمر لا ترضى عنه وستحاول إفشاله حتماً بحكم العداء المتأصل فيها للإسلام ولرسول الله ﷺ، لهذا فالصدام واقعٌ لا محالة ومعاهدات الصلح حتى إن تم تمديدها فسيكون مفعولها مؤقتاً، وعليه فقد استغل رسول الله ﷺ نقض قريش للعهد وما نتج عنه من اهتزاز موقفها أمام العرب (الرأي العام) للإجهاز على دولتها في الحين. وكان طبعاً استغلالاً صائباً مُوفَّقاً.

ونفس الأمر يقال عن علاقة المحاكم الإسلامية بالحكومة المؤقتة، فالعداء متأصِّلٌ بينهما بحكم حرص هذه الأخيرة على الزعامة الزائفة وبحكم عمالتها للغرب، وحتى إن قبلت الحكومة بالجلوس إلى طاولة المفاوضات وقدمت تنازلاتٍ جزئيةً تحت وطأة الانتصارات التي حققتها المحاكم، فإنها ستبقى دائماً تتطلع للقضاء على المحاكم، ولهذا كان من الخطأ أن تقبل المحاكم الجلوس إليها وكان الواجب عليها أن تعمل على القضاء عليها نهائياً من الأسابيع الأولى ودون إمهال حتى تقطع يد إثيوبيا وأيدي من يقف وراءها.

❖❖❖❖❖❖❖❖

وإلى جانب تجربتي الصومال وأفغانستان، فقد عرف المسلمون في العقود الأخيرة تجارب أخرى، لم يكن الإخفاق فيها مدوياً بنفس الطريقة، حيث لم تصل فيها الحركات الإسلامية إلى الحكم ثم طُردت منه، وإنما كانت على أعتاب الوصول إليه ثم وجدت نفسها فجأة خارجه أو تحت ضغط قوي لا يُبقي لها خياراً إلا التنازل الطوعي عنه. ورغم أن هذه التجارب لا يمكن إدراجها في خانة الفشل إلا تعسفاً، إلا أن حدوثها يجب أن يدفعنا لدراستها وفهمها علَّنا نستفيد منها، فالمؤمن مرآة أخيه والمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين. وسأحصر البحث هنا في تجربتي جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر ثم تجربة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في فلسطين.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖

٣- تجربة جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر:

أنشأت الجبهة في ١٩٨٩/٠٢/١٨ بعدما ألغت الجزائر نظام الحزب الواحد محاولةً منها لتخفيف الاحتقان الشعبي الذي طفا على السطح بعد الأحداث الدامية التي عرفتها البلاد في أكتوبر ١٩٨٨ والتي أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ٦٠٠ شخص، واستطاعت الجبهة بفضل طروحاتها الإسلامية اكتساح الشارع المتعطش للإسلام في ظرفٍ وجيزٍ وضمَّ مئات الآلاف إلى صفوفها، حتى كان يتجمع في المهرجانات أو المظاهرات التي تدعو إليها من البشر ما يملأ الأفق. وكدليل على مدى قوتها، فازت الجبهة في الانتخابات البلدية التي نظمت في ١٩٩٠/٠٦/١٢ بنسبة ٥٤.٣% من الأصوات، وفي ١٩٩١/١٢/٢٦، نُظِّم الدور الأول من الانتخابات التشريعية، وفازت فيه الجبهة فوزاً بليغاً (بنسبة ٤٧.٣% من الأصوات) مما منحها الحق في ١٨٨ من أصل ٢٣١ مقعداً (٨١%) تم التنافس عليها في الدور الأول. وكانت كل الدلائل تشير أن النسبة الكبرى مما بقي من مقاعد البرلمان (١٩٩ من المجموع الكلي للمقاعد البالغ ٤٣٠)، ستعود إلى الجبهة مرة أخرى في حال نُظِّم الدور الثاني من الانتخابات، وكان يكفي للجبهة أن تحصل على ٩٩ مقعداً إضافياً (أي ٥٠%) لكي تتعدى عتبة ثلثي مقاعد البرلمان والتي تُمَكِّنها دستورياً من إجراء تعديلات دستورية. وبدأ الحديث عما يمكن للجبهة أن تفعله بعد اكتمال الانتخابات وعن نيتها في تعديل الدستور ووضع دستور إسلامي وإقامة دولة إسلامية، وبدا وكأن النصر والخلاص يقرعان الأبواب. ولكن وقع المحذور، وانقلب الجيش على الدولة وأقال رأس الدولة وفرض حالة الطوارئ، ونزلت الدبابات إلى الشوارع وأُعْلِن عن وقف المسلسل الانتخابي في ١٩٩٢/٠١/١١، ثم عن حلِّ الجبهة في ١٩٩٢/٠٣/٠٤، ثم حلِّ البلديات التي كانت تُدار من طرف الجبهة، واعتقال أبرز قادتها ورموزها... ثم بدأ مسلسل العنف والعنف المضاد والتقتيل الذي أودى بما لا يقل عن ١٥٠ ألف مسلم منذ بدء الصراع.

إن المثير فيما حدث في الجزائر هو أن رغم كل ما كان ظاهراً للعيان من اتساع نفوذ الجبهة في الشارع، فإنه يبدو وكأن الجبهة لم يكن لها أيُّ نفوذٍ في الجيش والأجهزة الأمنية، مما جعل هذه الأجهزة تقفز على الحكم لإزاحة خطر وصول الجبهة، ثم تستبيح دماء أنصار الجبهة وأهل الجزائر دون أن يبدو على هذه الأجهزة أي انشقاق أو تصدع. لقد قامت الأجهزة الأمنية بحملةٍ استئصاليةٍ واضحةٍ ضد الجبهة الإسلامية، ونشرت وسائل الإعلام تحليلات عن تركز حملات التقتيل في المناطق التي صوتت لصالح الجبهة فيما يشبه الحملة الانتقامية، ورغم ذلك لم يحصل أي شيء في الجيش، أو على الأقل لم يتسرب من ذلك شيء إلى وسائل الإعلام، أي أنه لم يوجد في الجيش والأجهزة الأمنية تيار مناصر للجبهة ولا حتى محايد يرفض أن يشارك في هذه الحملة الظالمة على الجبهة وأنصارها، الهادفة إلى استئصالها من جذورها لا لذنبٍ إلا لأنها، برضاً واختيار من الشعب، كانت على وشك الوصول إلى الحكم حاملة أفكاراً وتصوراتٍ جديدة.

وهنا خطأ أظن أن الجبهة قد وقعت فيه، وهو عدم استهداف وتقصد الجيش والأجهزة الأمنية فكرياً ودعوياً. إن الحركة التي تريد أن تتواجد بين الأمة وتجعل فكرها هو السائد فيها لا يجوز لها أن تُغفل أي شريحة منها، ولا يجوز لها أن تحصر دعوتها في فئةٍ دون فئةٍ مهما كان السبب ومهما كانت هذه الفئة. صحيح أن الأفكار لا تعترف بالحواجز، وأن الفكر إذا كان نقياً صافياً صحيحاً فإنه يحفر لنفسه مساراً داخل كل الفئات من طلبة ومثقفين وعمال ومهندسين وموظفين وعاطلين... وصحيح أيضاً أن أفراد الأجهزة الأمنية بوصفهم جزءاً من الأمة سيتأثرون حتماً بما يروج من أفكار فيها، لكن الحركة أثناء سعيها للتأثير في الأمة، كما تتقصد أن تؤثر في فئة الطلبة أو فئة المثقفين أو العمال... فإن عليها أن تتقصد أفراد الجهاز الأمني لسببين:

- أولاً: لأن أفراد الأجهزة الأمنية يشكلون جزءاً هاماً من الأمة، عدداً وأثراً، والتأثير في هذه الفئة لا بد أن يكون له أثر طيب في انتشار أفكار الدعوة في المجتمع.

▪ ثانياً: أن هذه الأجهزة هي العصا التي يستعملها الحكام للقمع والتنكيل بالحركات السياسية المعارضة، لذلك فالتأثير فيها سيضمن، إن لم يصل إلى حد كسبها إلى صف الدعوة، فعلى أقل تقدير وضعها على الحياد في حال وقوع الصدام.

إن دراسة السيرة النبوية ترينا أن رسول الله ﷺ كان يتقصَّد حين اتصاله بالقبائل أهل القوة والمنعة ممن يملكون السلاح والعدة (أي ما يقابل قادة الجيش أو الأجهزة الأمنية في وقتنا) طالباً منهم أن يمنعوه ويُؤووه حين قيامه بحمل الدعوة، وقد ورد ذلك عشرات المرات في كتب السير، أورد ابن هشام في سيرته تحت باب "سَعْيُ الرّسُولِ إلَى ثَقِيفٍ يَطْلُبُ النّصْرَةَ": [وَلَمّا هَلَكَ أَبُو طَالِبٍ نَالَتْ قُرَيْشٌ مِنْ رَسُولِ اللّهِ ﷺ مِنْ الأَذَى مَا لَمْ تَكُنْ تَنَالُ مِنْهُ فِي حَيَاةِ عَمّهِ أَبِي طَالِبٍ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ إلَى الطّائِفِ، يَلْتَمِسُ النّصْرَةَ مِنْ ثَقِيفٍ، وَالْمَنَعَةَ بهِمْ مِنْ قَوْمِهِ وَرَجَاءَ أَنْ يَقْبَلُوا مِنْهُ مَا جَاءَهُمْ بِهِ مِنْ اللّهِ عَزّ وَجَلّ... فلَمّا انْتَهَى رَسُولُ اللّهِ ﷺ إلَى الطّائِفِ، عَمَدَ إلَى نَفَرٍ مِنْ ثَقِيفٍ، هُمْ يَوْمَئِذٍ سَادَةُ ثَقِيفٍ وَأَشْرَافُهُمْ... فجَلَسَ إلَيْهِمْ رَسُولُ اللّهِ ﷺ فَدَعَاهُمْ إلَى اللّهِ وَكَلّمَهُمْ بِمَا جَاءَهُمْ لَهُ مِنْ نُصْرَتِهِ عَلَى الإِسْلامِ وَالْقِيَامِ مَعَهُ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ مِنْ قَوْمِهِ]. وأورد السهيلي في "الروض الأنف" وغيره في قصة عرض رسول الله ﷺ نفسه على قبيلة بني شيبان أن أبا بكر ﷺ الذي كان يرافق رسول الله ﷺ في هذه المهمة سأل مفروق بن عمرو أحد سادتها سؤالاً مباشراً عن قوة قبيلته العسكرية وقدرتها على حماية الدعوة فقال: [كَيْفَ العَدَدُ فِيكُمْ؟ قَالَ لَهُ مَفْرُوقٌ: إنّا لَنَزِيدُ عَلَى الأَلْفِ وَلَنْ تُغْلَبَ أَلْفٌ مِنْ قِلّة. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَيْفَ المَنَعَةُ فِيكُمْ؟ فَقَالَ مَفْرُوقٌ: عَلَيْنَا الجَهْدُ وَلِكُلّ قَوْمٍ جدّ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَيْفَ الحَرْبُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ عَدُوّكُمْ؟ فَقَالَ مَفْرُوقٌ: إنّا لأَشَدّ مَا نَكُون غَضَباً حِينَ نَلْقَى، وَإنّا لأَشَدُّ مَا نَكُونُ لِقَاءً حِينَ نَغْضَبُ، وَإنّا لَنُؤْثِرُ الجِيَادَ عَلَى الأَوْلادِ[1] وَالسّلاحَ عَلَى اللّقَاحِ[2]، وَالنّصْرُ مِنْ عِنْدِ اللّهِ يُدِيلُنَا مَرّةً وَيُدِيلُ عَلَيْنَا، لَعَلّك أَخُو قُرَيْشٍ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَوَقَدْ بَلَغَكُمْ أَنّهُ رَسُولُ اللّهِ، فَهَا هُوَ ذَا، فَقَالَ مَفْرُوقٌ: قَدْ بَلَغَنَا أَنّهُ أَخَا قُرَيْشٍ. فَتَقَدّمَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ فَقَالَ: «**أَدْعُو إلَى شَهَادَةِ أَنْ لا إلَهَ إلا اللّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنّي رَسُولُ اللّهِ وَإِلَى أَنْ تُؤْوُونِي، وَتَنْصُرُونِي، فَإِنّ قُرَيْشاً قَدْ ظَاهَرَتْ عَلَى أَمْرِ اللّهِ وَكَذّبَتْ رَسُولَهُ وَاسْتَغْنَتْ بِالبَاطِلِ عَنْ الحَقّ وَاللّهُ هُوَ الغَنِيّ الحَمِيدُ**»]. وصحَّ عن رسول الله ﷺ فيما رواه أحمد وابن حبان وغيرهما عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: مَكَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ يَتْبَعُ النَّاسَ فِي مَنَازِلِهِمْ بِعُكَاظٍ وَمَجَنَّةَ وَفِي الْمَوَاسِمِ بِمِنًى يَقُولُ: «**مَنْ يُؤْوِينِي؟ مَنْ يَنْصُرُنِي حَتَّى أُبَلِّغَ رِسَالَةَ رَبِّي وَلَهُ الْجَنَّةُ؟**». وهذه وغيرها مما تمتلئ به كتب السيرة، أدلةٌ واضحةٌ على تقصُّد رسول الله ﷺ حين اتصاله بالقبائل، الفئة التي تملك القوة والقدرة على حماية الدعوة حتى تحميه من بطش قريش وتعينه على نشر دعوته.

إذن فطلب النصرة ممن يملك إعطائها أمرٌ دأب عليها رسول الله ﷺ عشر سنين كما جاء في الحديث السابق، ولم ييأس من طلبها رغم إعراض القبائل ورغم ما كان يبدر من بعضهم من صدٍّ عنيف كصد ثقيف في الطائف أو قبيلة بني عامر بني صعصعة.

وطلب النصرة بالإضافة إلى كونه فرضاً شرعياً، فإنه مما يفرضه الواقع. ذلك أن الأجهزة الأمنية بصفتها الجهة الوحيدة التي تحمل السلاح هي قوةٌ لا تقهر داخل المجتمع، ولا يمكن لأي حركة داخلية (لا تستقوي بالغرب) التغلب عليها، وهذه القوة تملك عملياً القدرة على إفشال أي حركة تغييرية. لذلك فإن لم تتم استمالتها أو على الأقل ضمان حيادها، فإن الفشل مؤكد.

والمتتبع لمعظم حركات التغيير التي عرفها العالم في العقود الأخيرة، يجد أن تدخل الجيش أو عدم تدخله لعب دوماً دوراً مصيرياً في إنجاح هذه الحركات أو إفشالها. فإسقاط الشاه في إيران في يناير ١٩٧٩ لم يكن لينجح لولا وقوف الجيش على الحياد وعدم تدخله لقمع التظاهرات الشعبية المطالبة برحيل الشاه، وإسقاط تشاوشيسكو طاغية رومانيا في ديسمبر ١٩٨٩، لم يكن لينجح لولا تمرد جزء من الجيش ورفضه الأوامر الصادرة إليه بإطلاق النار على التظاهرات الشعبية ومن ثم انضمامه إلى صفوف المطالبين برحيل تشاوشيسكو، وكذلك إسقاط إدوارد شيفرنادزه في جورجيا في نوفمبر ٢٠٠٣. صحيح أنه كان لأمريكا دور في تحييد الجيش في جورجيا، ولكن هذا إنما يؤكد مقولتنا بأن كسب الجيش أو على الأقل وضعه على الحياد أمر حيوي لكل دعوة، وهذا ما أدركته أمريكا، ولهذا وبما أنها هي

---

[1] الجياد كناية عن القتال، أي يفضلون القتال على البقاء مع أبنائهم.
[2] اللقاح كناية عن معاشرة النساء، أي يفضلون القتال على الاستمتاع بالنساء.

التي كانت تسير خيوط عملية الانقلاب على شيفرنادزه وتعويضه بميخائيل ساكاشفيلي الموالي لها، فقد عملت على تحريك الشارع من جهة، والضغط على الجيش حتى لا يتدخل لإجهاض انتفاضته من جهة أخرى.

قد يقول قائل إن نجاح هذه التجارب السابقة ليس ناتجاً عن حياد الجيش ولكن بالأساس إلى قوة التظاهرات الشعبية وإلى الانخراط الشعبي الكثيف في الحركة المعارضة، وأنه إذا وجد رأيٌ عامٌّ جارفٌ ضد الفئة الحاكمة فإن الجيش والأجهزة الأمنية لا تملك إلا أن تسايره، فأقول إن وجود الرأي العام الجارف مهمٌّ دون شك، وهو أحد العناصر الأساسية لنجاح الحركة المعارضة، لكن القول إن وجوده وحده كافٍ حتى وإن لم يصاحبه مسايرةٌ أو على الأقل وقوفٌ على الحياد للأجهزة الأمنية، أقول هذا الرأي يكذبه الواقع، والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منها تجربة الصين مثلاً حيث لم ينفع المتظاهرين في ساحة تيان آن مين كثرة عددهم ولا تعاطف الناس معهم أو شدة تبرمهم من النظام الشيوعي الظالم، حيث تدخل الجيش في أوائل شهر يونيو ١٩٨٩، وقمع المتظاهرين بكل قسوةٍ وقتل في ليلة واحدة حسب بعض التقديرات ما بين ثلاثة وخمسة آلاف وجرح عشرة آلاف آخرين واعتقل المئات وقضى بذلك على تلك الثورة الشعبية. وفي نفس السنة أي ١٩٨٩، وقعت أحداث رومانيا، وقد تابع الكل زخم التظاهرات الشعبية وانخراط معظم مدن الدولة فيها حيث بدا واضحاً مدى تذمر الناس ومدى تعطشهم للتخلص من الحكم الديكتاتوري لتشاوشيسكو، إلا أن القمع المفرط الذي ووجهت به هذه المظاهرات (حيث قتل المئات) كان يمكن أن يئد هذه الحركة الشعبية العارمة، لكن الذي قلب الموازين، هو تحول جزء من الجيش إلى صفوف المتظاهرين فحدثت البلبلة ثم حُسِم الأمر لصالح الشارع.

وإن كان تمرد الجيش في رومانيا قد عصم البلاد من حمام دم، فإن أهل أنديجان (مدينة في شرق أوزبكستان) قد قُدِّر لهم أن يشهدوا في ماي ٢٠٠٥ إحدى أفظع جرائم العصر، حيث فتح الجيش النار على المتظاهرين الذين خرجوا في تظاهرة شبه عفوية احتجاجاً على حالة الظلم والقهر وانعدام القانون والانتهاك المنهجي لحقوقهم، فسقط نتيجة ذلك الآلاف من المدنيين الأبرياء[1] في الشوارع، وشُرِّد أضعافهم إلى دولة قيرغيزستان المجاورة، ورغم أن التذمر والسخط من إسلام كريموف (حاكم أوزبكستان) وسياساته الظالمة قد تحول إلى رأي عام شعبي جارف لا يشذ عنه إلا بعض المنتفعين، ورغم سجل كريموف المعتم في خرق حقوق الإنسان الذي تشهد عليه كل الهيئات الحقوقية والإنسانية، فإن تعنت الجيش وولاءه الأعمى لقيادته جعلاه لا يقيم وزناً لمطالب المتظاهرين البسيطة العادلة، وأقدم على البطش بالمحتجين واستباحة دماءهم بهذه البشاعة والدموية منقطعتي النظير.

وكذلك في الجزائر، فقد استباح الجيش دماء الجبهة وأنصارها، وأمعن فيهم تقتيلاً وتشريداً وتنكيلاً، ونقلت وسائل الإعلام أخبار المذابح الوحشية التي ارتُكبت ضد أهل القرى أو المناطق التي صوتت لصالح الجبهة، وكان واضحاً تورط الجيش فيها رغم كل ما بُذل من جهدٍ لإلصاق التهمة بالحركات الإسلامية، وقد دامت هذه الحملة الدموية ضد الجبهة خاصةً والحركة الإسلامية عامةً سنين، بل هي مستمرة لحد الآن، وراح ضحيتها عشرات الآلاف، ورغم ذلك، لم نسمع عن وجود بوادر عصيانٍ في صفوف الأجهزة الأمنية بل ولا حتى بلبلةٍ أو امتعاضٍ، مما يدل على أن الجبهة والحركات الإسلامية لم يكن لها أي نفوذٌ يذكر داخل هذه الأجهزة.

إن الحديث عن الجيش والتأثير فيه أو إقحامه في الخلافات السياسية هو أمرٌ حسّاسٌ تهابه الحركات السياسية عامة، وتحاول الحكومات جهدها ثني الحركات السياسية عن ذلك بالترهيب أساساً بإغلاظ العقوبة لمن ثبت عنه ذلك، وبالترغيب بالإيحاء أن إقحام الجيش في السياسة لعبة خطيرة ستهدد أمن واستقرار البلاد، وأن الأصل في الجيوش أن تقف على الحياد في الخلافات السياسية وأن تبقى في ثكناتها وأن تخضع للإرادة السياسية وليس العكس. وهذا الكلام حقٌّ أُريد به باطل. فالحكومات عملياً لا تُحَيِّد الجيوش، فهي حينما تقفل أبواب الحوار مع الحركات المعارضة الجدية، وتمنع هذه الحركات من حقها في العمل داخل المجتمع وعرض أفكارها عليه وتمتنع عن مجابهة الفكر بالفكر ومقارعة الحجة بالحجة، وتجابهها بدل ذلك بتسليط الأجهزة الأمنية عليها تجسساً وقمعاً وتنكيلاً وكمّاً للأفواه، فإنها

[1] في ظل غياب إحصاءات رسمية ذات مصداقية، يتراوح عدد ضحايا المجزرة ما بين المئات على أقل تقدير، و٢٠ ألف بحسب بعض المراقبين.

في الواقع أبعد ما تكون عن تحييد الجيش وإنما هي تستأثر به لنفسها ليحقق مآربها في إسكات وقمع معارضيها، وتتعمد إحاطته بهالةٍ من الترهيب كي لا ينافسها عليه أحد.

لقد تراوحت مواقف معظم الحركات الإسلامية من الجيش والأجهزة الأمنية بين موقفين:

- موقف العداء لما تعرضت له هذه الحركات من بطشٍ وقمعٍ على أيدي هذه الأجهزة، تلاه قيام بعض هذه الحركات (ممن تؤمن بالعمل المسلح كوسيلةٍ للتغيير) باستهداف هذه الأجهزة بالأعمال العسكرية.
- موقف الإهمال إما بسبب الخوف من ردة فعل النظام أو بسبب اليأس من إمكانية استمالته نتيجة ما يعرف من صرامة المعايير المعتمدة في الترقيات والتي يأتي على رأسها التشبع بالفكر العلماني والحقد على الحركة الإسلامية والولاء المطلق للقيادة.

والصواب أن الأجهزة الأمنية جزءٌ من الأمة، بل ومن أهم الأجزاء المؤثرة فيها، يسري عليها ما يسري على باقي فئات الأمة، تتأثر وتتفاعل مع ما يروج من أفكار داخل الأمة، ولا غنىً لأي حركة تغييرية جدية عن استمالتها، إن لم يكن لكسبها لصالحها، فعلى الأقل لكي تأمن شرها لأنها اليد الضاربة التي تستعملها الأنظمة.

هذا عن الخطأ الأول، وهو عدم محاولة استمالة الجيش أو على الأقل النجاح في وضعه على الحياد، وأما الخطأ الثاني، فيكمن في القبول أصلاً بالدخول في ما يسمى اللعبة الديمقراطية.

إن تحديد الطريقة المثلى للتعامل مع الأنظمة القائمة يقتضي في الأول فهم واقعها وملابسات نشأتها ومقومات استمراريتها. ودراسة ذلك بحياد وشيء من التمعن يُرينا بوضوح أن هذه الأنظمة إنما أنشأها الاستعمار لكي تخلفه بعد رحيل رجاله بعد أن أصبح الاستعمار المباشر مكلفاً مادياً وسياسياً. كما ترينا هذه الدراسة أن الفئة الحاكمة التي تولَّت الأمور بعد رحيل الاستعمار عملت بالفعل على تنفيذ ما أُتي بها إلى الحكم من أجله، أي ربط البلاد بالمستعمر السابق، أو بجهة معينة في الغرب، حتى تَحُول بين البلاد وبين الانعتاق والتحرر من ربقة المستعمر القديم / الجديد.

وكان من جراء السياسات التي اتبعها الحكام المنصَّبون والقائمة على الهدر والفساد وإغراق البلاد في الديون وتعمد المراهنة على الخيارات الخاطئة، بالإضافة إلى إضعاف البلاد وإفقارها، أن افتضح واقع الحكام أمام الشعوب، حتى أصبحت الشعوب تدرك تمام الإدراك السبب الذي من أجله أتي بهؤلاء الحكام، فنتج عن ذلك أن فقد الحكام كل غطاء سياسي شرعي من حب الناس أو التفاف شعبي، بل تعدى افتقادُ الشعبية الحكامَ إلى كل من يسير خلفهم أو ينال رضاهم، فأصبحت مجرد تزكية الحكام لشخصٍ أو جهةٍ ما كافيةً لأن تفقد رصيدها الشعبي وينظر إليها بعين الريبة أو التهمة.

ولقد أدرك الغرب والحكام المحليون ذلك، أي فقدان مصداقيتهم أمام الشعوب، ولما كان تنحيهم عن المسئولية غير واردٍ في حساباتهم، فقد أدركوا وجوب العمل على توطيد أركان حكمهم المتهاوية إما بعمليات دعائية دجلية لإعادة تلميع أنفسهم، وإما بالإتيان بأشخاص نزيهين غير ملوثين يملكون مصداقية أمام الشعب يستغلونهم لضخ دماء جديدة في جسم النظام المترهل لإكسابه شيئاً من الوقت الإضافي.

في هذا الإطار يجب فهم إفساح المجال للحركات الإسلامية للدخول إلى ما يسمى "اللعبة الديمقراطية"، فالأمر ليس حباً في الشعب ورغبة في اقتسام الحكم معه، وليس غيرةً على مقدرات الدولة وحقوق الرعية ورغبة في وضع الأطر ذات الكفاءة والقادرة على المحاسبة، وإنما هو مجرد حرصٍ على الحكم، ورغبةٍ في وضع أناسٍ لم تتلوث أيديهم بالفساد والسرقات والنهب كواجهةٍ يستر بها الحكام عيوبهم ويستطيعون من خلالها الاستمرار في الحكم على نفس منوالهم السابق.

إذن فالإتيان بالحركات الإسلامية (بصفتها هي الجهة الوحيدة التي لا يزال سجلها نقياً بعدما تلوثت سجلات الأحزاب العلمانية واليسارية)، وتسليمها نصيباً من كعكة الحكم ليس تنازلاً عن الحكم أو الصلاحيات أو الامتيازات وإنما هو مجرد عملية تجميلية بحتة، لذلك فإن هذا الإشراك في الحكم مشروطٌ بأن تظل الصلاحيات المتنازل عنها محصورةً في الأمور البسيطة ولا تطال الأمور الجوهرية في

الدولة، مع إمكانية السماح للحركات الإسلامية المتجاوبة برفع صوتها أحياناً أو إغلاظ القول للنظام، لإيهامها وإيهام من يسير خلفها أو الشعوب عامة بجدية "انخراط" الحكام في العملية الديمقراطية.

إن ما يسمى سياسة "اليد المفتوحة" التي أعلنتها أمريكا للحوار مع الحركات الإسلامية "المعتدلة"، وما يظهر من حرص بعض الحكومات على إدماج الحركات السياسية في الحكم (المغرب، مصر، الأردن، العراق، البحرين...) كل ذلك إنما هو محاولةٌ لامتصاص النقمة الشعبية المتصاعدة على الحكومات ويكفي أن نذكر أن فتح الباب لإنشاء الأحزاب السياسية في الجزائر والذي بموجبه أنشئت جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر قد جاء ضمن تداعيات الانتفاضة الدموية التي عرفتها الجزائر في أكتوبر ١٩٨٨ والتي أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ٦٠٠ شخص.

لذلك، فإننا نقول دون أدنى تحفظ أن ما وقع في الجزائر من انقلاب الحكم على الجبهة وإلغاء نتائج الانتخابات كان متوقعاً، فإن النظام لم يكن ليسمح بعقد الجولة الثانية للانتخابات وتمكين الجبهة الإسلامية من نيل أغلبيةٍ مريحةٍ في البرلمان تُخَوِّلُها إجراء ما تشاء من تعديلاتٍ دستوريةٍ بما في ذلك تحويل البلاد إلى دولة إسلامية. لقد تجرأت الجبهة على تجاوز السقف المحدد لها في المساهمة في تأثيث الديكور وتلميع الحاكم، لذلك كان لا بد، في نظر النظام، من إسقاطها مهما كلف ذلك من ثمن، لأن وصولها إلى الحكم بخلفيتها الإسلامية النزيهة يعني ضياع مصالح الطبقة المتنفذة التي تقتات على الفساد والنهب، وهذا أمر لا يمكن أن تقبله بسهولة.

إن الأنظمة القائمة في معظم بلاد المسلمين ومن يقف من خلفها في بلاد الغرب قد اعتادوا على مدى عشرات السنين على الامتيازات الهائلة التي تسمح لهم بالولوغ في أموال الشعب دون حسيبٍ ولا رقيبٍ، لذلك فلا يمكن تصوُّر أن يتنازلوا عنها بسهولةٍ أو نتيجة ما يسمى بـ "التداول السلمي" السلس على السلطة. لقد بلغ جشع الطبقة المتنفذة في الجزائر أن أقدمت على قتل رئيس الدولة محمد بوضياف، رفيق الدرب، ورجل المقاومة والتحرير بكل برودةٍ على الرغم من كونها هي التي أتت به من منفاه لأنه كما يقال "تقمَّص" الدور، وصدَّق أنه هو الرئيس الفعلي للبلاد، وكان ينوي كما يُشاع زعزعة بعض رؤوس الفساد القوية النافذة.

وهنا أقول إن الجبهة قد تكون أخطأت عندما دخلت في اللعبة الديمقراطية ابتداءً، وعندما دخلت فيها و لم تحتط لما سيقع و لم تُعِدَّ له عدته، و لم تتوقع أن ينقلب عليها الحكام خصوصاً بعدما لمسوا قوة مدها الشعبي وعدم استعدادها للدخول معهم في أتون الفساد أو على الأقل القبول باستمرار الأوضاع على ما كانت عليه وعدم اعتراض سير تجاراتهم ومقاولاتهم المشبوهة.

قد يلاحظ القارئ أنني لم أطرح موضوع المشاركة في الحكم من ناحيةٍ شرعيةٍ، فمن المعلوم أن هذا الموضوع هو مثار نقاش بين رجالات الحركات الإسلامية بين معارضٍ من باب عدم جواز مشاركة الظالم في ظلمه، ومؤيدٍ من باب تغليب المصالح على المفاسد أو من باب "ما لا يؤخذ كله لا يترك كله"، لكنني وإن كنت ممن يعتقدون بعدم جواز المشاركة من وجهة نظر الشرع، فإنني أظن أن الرأي الصواب في هذه المسألة يمكن التوصل إليه حتى دون الخوض في نقاش فقهي، فواقع الأنظمة معروف وسبب إيجادها وسبب دعم استمرارها في الحكم رغم أنها تملك كل مقومات السقوط كذلك معروف، لذلك فلا يمكن لعاقل أن يتصور أن تبلغ هذه الأنظمة من السذاجة حداً يجعلها تسمح لحركة معارضةٍ حقيقيةٍ أن تشاركها الحكم، وحتى إن سمحت لها مؤقتاً فإن ذلك لا يمكن أن يتعدى محاولة تدجينها واستطلاع إمكانية حرفها عن مسارها إما بالترغيب في المناصب والامتيازات وإما بالترهيب والتهديد.

لا أشك أن محاولات الترغيب والإغراء بالمناصب الأموال وكذلك الترهيب بالاعتقالات والمتابعات قد جُرِّبت مع قادة الجبهة، ولكن يبدو أن هذه المحاولات قد باءت بالفشل فكان لا بد من المرور إلى المستوى الأعلى وهو التخلص من ذلك الضيف المزعج، فدُبِّر الانقلاب وتواطأ في ذلك دون أدنى شك بالإضافة إلى النُّخب الحاكمة، المستعمر القديم فرنسا التي كانت ترى في وصول الجبهة للحكم تهديداً لمصالحها وطرداً لها من إحدى مستعمراتها العزيزة على قلبها.

واختصاراً لما قيل يمكن إجمال أخطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ في خطأين:

- عدم تقصد الجيش لاستمالته لصالح الدعوة أو على الأقل لوضعه على الحياد،

- ضعف الوعي السياسي الذي جعلها تقبل بالانخراط في اللعبة الديمقراطية ابتداءً، ولا تتوقع انقلاب الحكم على نتائج الانتخابات.

إلا أن انقلاب الجيش على نتائج الانتخابات والحيلولة دون وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الوصول إلى الحكم، بالرغم من كل المآسي التي تسبب فيها وعلى رأسها إطلاقه لشرارة فتنة الحرب الأهلية التي حصدت أرواح ما لا يقل عن ١٥٠ ألف نفس، كانت له فائدةٌ عظيمةٌ كم نرجو أن تستفيد منها الحركات الإسلامية، وهي أن التعويل على ما يسمى اللعبة الديمقراطية لإيجاد التغيير المطلوب في الأنظمة القائمة إنما هو وهمٌ وسذاجةٌ منقطعةُ النظير. فلا يمكن لعاقل أن يتصور أن هذه الأنظمةَ القائمة في بلادنا التي ألفت الامتيازات والعيش على الفساد، والغربَ الذي يقف من وراءها يمدها بأسباب الحياة مقابل تمكينه من خيرات البلاد، لا يمكن أن يتصور أن يُسلما الحكم طوعاً وبكل تلقائيةٍ ورحابة صدر إلى الحركات المعارضة الحقيقية التي ستقطع عنهما الامتيازات الهائلة التي يتمتعان بها. إن ما يسمى اللعبة الديمقراطية هي مجرد لعبة فعلاً تهدف بالأساس إلى تثبيت الأنظمة القائمة لا إلى زعزعتها أو تغييرها، ونتيجة لذلك، فإنه لا يسمح لطرفٍ ما بالمشاركة فيها إلا إذا تعهد مسبقاً بعدم تجاوز الخطوط الحمراء أو تغيير قواعد اللعبة.

نشرت جريدة "المساء" المغربية[١] ترجمةً لمقال كتبه المحلل السياسي الاسباني ميركو كوسطا يتناول فيه مشاركة "حزب العدالة والتنمية" المغربي المحسوب على التيار الإسلامي في الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٧ يقول فيه:

> "إن هدف الملك في المغرب كان دائماً منع بروز سلطةٍ تشريعيةٍ وقضائيةٍ مستقلتين من شأنهما وضع الإرث الذي ترتكز عليه الملكية محل شك، ويعرف مسئولو حزب العدالة والتنمية جيداً بأن النظام السياسي المغربي لا يسمح لأي حزب بممارسة السلطة بشكلٍ مستقلٍ، بقدر ما يتيح فحسب تشكيل تحالفات بين الأحزاب لكي يتم الحفاظ على السلطة الملكية...".

❖❖❖❖❖❖❖❖

[١] عدد ١٧ـ٢٠٠٧/٠٢/١٨.

٤- تجربة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في فلسطين:

إن تجربة حماس في فلسطين تشبه إلى حد كبير تجربة جبهة الإنقاذ في الجزائر مع فوارق بسيطة. فأما أوجه الشبه فهي:

- أنهما حركتان إسلاميتان تتمتعان برصيد شعبي طيب أُتي بهما لتثبيت نظام متهالك نخر الفساد عظامه حتى أوشك على التهاوي.
- تم الانقلاب عليهما بعدما مورست ضدهما كل أنواع الترغيب والترهيب فلم تُجْدِ نفعاً.

وأما أوجه الاختلاف، فيمكن تلخيصها في ثلاثة أمور:

- لم يستعمل الجيش لإسقاط حماس أو ضربها وإنما استعملت ورقة الحصار المالي والضغط السياسي وتحريك العملاء.
- ما هو مطلوب من حماس تحديداً وهو الاعتراف بإسرائيل وبأحقيتها في ما احتل من فلسطين في عام ١٩٤٨، وتحويلها إلى أول حركة إسلامية جهادية تتمتع بمد شعبي كبير تقدم على هذا التنازل الخطير.
- خضوع حماس للضغوط بعد قبولها باتفاق مكة، الذي قبلت فيه التنازل لصالح حركة فتح عن جزء من الحكومة رغم أحقيتها الكاملة فيه وفق قواعد اللعبة الديمقراطية نتيجة فوزها بأغلبية مقاعد البرلمان الفلسطيني، وقبولها وإن كان بشكلٍ مبطَّنٍ بالاعتراف بإسرائيل تحت ستار القبول بما يعرف بقرارات القمم العربية والشرعية الدولية والاتفاقيات السابقة الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

لقد أبدت حماس في أول استلامها للحكم مقاومة طيبة للضغوط التي مورست عليها للاعتراف بإسرائيل، ورغم ما كان يَرْشَحُ من تصريحات بعض قادتها من احتمال قبول هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل أو اعترافٍ مؤقتٍ أو ما سوى ذلك، إلا أنه كان يبدو أن حماس لا تزال صامدةً أمام ما يمارس عليها من ضغوط وحصار مادي. لكن يبدو أنها لم تستطع الاستمرار في ذلك خصوصاً بعد تنامي التذمر الشعبي من عدم دفع الرواتب وكذا التصعيد الخطير الذي عرفته الاشتباكات بين القوات التابعة للحركتين، ويبدو أن التصعيد كان مقصوداً لإجبار حماس على التنازل تحت ضغط الشارع الداخلي والخارجي الذي بدا متقززاً من قتال الإخوة.

إن وضع ما يسمى السلطة الفلسطينية هو وضع خاص، فهي لا تملك شيئاً من مقومات الدولة، فهي لا تملك ماءها ولا كهرباءها ولا تسيطر على حدودها لا براً ولا بحراً ولا جوّاً، ولا تملك شبكة تلفون ولا وقود ولا ... وكل شيء يمر عبر إسرائيل، وهي لا تملك ما تدفع به رواتب جيش موظفيها لأنها دولةٌ تعيش على مساعدات الغرب، ويقتات عشرات الآلاف من أبنائها بالعمل في إسرائيل، وهي محاصرةٌ من طرف إسرائيل من كل جوانبها، ولا تملك حتى التنقل بحرية بين جزأيها (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وهي مخترقةٌ بآلاف العملاء والخونة الذين ينقلون تفاصيل ما يحصل إلى أسيادهم في تل أبيب وواشنطن وباريس ولندن وغيرها... لذلك فهي محكومٌ عليها بالعيش مرتبطةً بإسرائيل وبالغرب، ومهما أوتي حكامها من حكمةٍ ونزاهةٍ فلا يمكنهم أن يُسيِّروا أمور هذه الدويلة باستقلالية. وعلى الرغم من أن هذه الحقائق لا يجهلها إلا الغر من الأطفال، فيبدو أن حماس لم تكن تدركها تمام الإدراك وتصوَّرت أن النزاهة والاستقامة كافيتان لتسيير أمورها، فأقدمت على المشاركة في الانتخابات متصورةً أن مشكلة السلطة هي فساد مسئوليها فقط، أي أن تغيير هؤلاء المسئولين وتعويضهم برجال نزيهين من أبنائها سيحل المشكل.

إلا أن المحير في كل ما جرى، ليس موقف فتح أو منظمة التحرير أو الغرب أو حتى الدول العربية المحيطة، فهذه المواقف جد متوقعة لمن يملك أدنى درجات الوعي والفهم السياسيين وشيئاً من الاطلاع على تاريخهم الأسود، لكن المحير فعلاً هو موقف حماس الذي بدا أنها رغم كل المؤامرات التي تُحاك ضدها والتي تجاوزت السرية إلى العلنية، لا تزال تصر على المحافظة على هدوءها وعقلانيتها، فرغم أن تورط دحلان كان واضحاً في استهداف حماس وإشعال نار الفتنة، ورغم كل ما نُشِرَ عنه وعن تاريخه وعن علاقاته مع المخابرات

الأمريكية والإسرائيلية، فإن حماس لم تعلن الحرب عليه علناً وتستهدفه، ورغم تواطؤ عباس مع قياداته الأمنية الخائنة، ورغم فساده المالي، ورغم علاقاته المفضوحة مع اليهود وأمريكا، ورغم كونه قد أتي به في مارس ٢٠٠٣ بضغط مباشر وواضح من طرفهما للضغط على عرفات وانتزاع بعض صلاحياته، إلا أن حماس ظلت مصرةً على الإشادة بـــ "العلاقات الأخوية" التي تجمع بينهما، ومصرةً على التنسيق معه ومناداته بـــ "سيادة الرئيس"، ورغم أن مشعل وبعض قيادات حماس هددوا مراراً بفضح القيادات الفاسدة وبكشف بعض الأوراق إلا أن هذه التهديدات ظلت كلاماً في الهواء ولم تنفذ، ولا ندري ماذا تنتظر حماس؟ وما هي الدرجة التي يجب أن تصل إليها الأمـــور حتى تنفذ حماس تهديدها!؟

إن التعقل في غير محله هو بنفس درجة سوء التسرع في غير محله، فإن كان الأخير يعد طيشاً وتهوراً، فالأول خَوَرٌ وجُبْنٌ ومَـــدْعَاةٌ للجُهَّال والسفهاء كي يتمادوا في غيِّهم، وكما أنه يُستحب التروي والتعقل في مواضع معينة، فإن الحزم والضرب بيدٍ من حديد يكون هو الحل الأوحد في مواضع أخرى.

قال تعالى في معرض المدح للمؤمنين: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ**[١]﴾، أي أن من صفات المؤمنين أنهم إذا بُغي عليهم انتصروا من الظالمين واقتصوا منهم، أورد القرطبي في تفسيره لهذه الآية:

[هو عام في بَغْي كل باغٍ من كافرٍ وغيره، أي إذا نالهم ظلمٌ من ظالمٍ لم يستسلموا لظلمه. وهـــذه إشـــارة إلى الأمـــر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود. قال ابن العربي: ذكر الله الانتصار في البغي في معرض المدح، وذكر العفو عن الجُرم في موضع آخر في معرض المدح؛ فاحتمل أن يكون أحدهما رافعاً للآخر، واحتمل أن يكون ذلك راجعاً إلى حالتين؛ إحـــداهما أن يكون الباغي معلناً بالفجور، وقِحاً في الجمهور، مؤذياً للصغير والكبير؛ فيكون الانتقام منه أفضل. وفي مثله قال إبـــراهيم النَّخعِيّ: كانوا يكرهون أن يذلوا أنفسهم فتجترئ عليهم الفُسّاق].

واشتهر عن الشافعي رحمه الله أنه كان يقول: "**من استُغضِب ولم يغضب فهو حمار**[٢]"، وكانت العرب تذم التعقُّل مع الجهال الذين لا تجدي معهم الحكمة والتروي، فأمثال هؤلاء لا ينفع معهم إلا أن يُرَدَّ لهم الصاع صاعين! وأيُّ حِلْمٍ يُطلَب مع من ظهرت خيانـــاتهم وعمالتهم وتواطؤهم مع الأعداء في التآمر على المسلمين وسفك دماء قادة المجاهدين، وأي روية مع من أصبحوا هم أنفسهم لا يتورعون عن الإعلان عن تنسيقهم "الأمني" مع الأعداء بل والمباهاة به على رؤوس الأشهاد.

إن تمام الحكمة أن تضع الشيء في موضعه، بِقَدَرِه، فمن وَضَعَ الحكمة في موضعٍ يقتضي الجهل لم يكن حكيماً بل كان جـــاهلاً، ومن وضع كثيراً من الحكمة في موضعٍ لا يستحق إلا قليلاً منها جانب الحكمة كذلك، قال الشاعر[٣]:

وما كُلُّ حينٍ يَنفَعُ الحِلْمُ أهْلَهُ ... ولا كُلُّ حِينٍ يُـــدْفَعُ الجَهْـــلُ

وقال آخر[٤]:

وَحِلمٌ يُدَنّي الضَّـــيمَ مِنـــكَ ... وَجَهلٌ تَرُدُّ الضَّيمَ شِرَّتُـــــهُ

وقال صالح بن جناح:

إذا كُنْتَ بين الجهل والحلـــم ... وَخُيِّرْتَ أنَّى شِئْتَ فـــالحِلمُ

ولكنْ إذا أنصَفْتَ منْ لـــيسَ ... ولم يُرْضَ مِنْكَ الحِلْمُ فالجَهْلُ

وقال المتنبي:

---

[١] سورة الشورى، الآية: ٣٩.

[٢] محاضرات الأدباء، للراغب الأصفهاني.

[٣] انظر كتاب غرر الخصائص الواضحة.

[٤] البيت للشاعر ابن المقرب العيوني، توفي سنة ٦٢٩ هـ/ ١٢٣١ م.

إذا قيلَ رِفقاً قالَ لِلحِلمِ مَوضِعٌ وَحِلمُ الفَتى في غَيرِ مَوضِــعِهِ

وقال علي ﷺ: "**إذا هِبْتَ أمراً فَقَعْ فيه، فإن شَرَّ توقِّيه أعظم مما تخاف منه**". وقال الأحنف: "**ما قَلَّ سُفَهاء قومٍ إلا ذَلُّوا**". وقال حكيم: "**لا يَخْرُجَنَّ أحدٌ من بيته إلا وقد أخذ في حِجْرِهِ قيراطين من جَهْلٍ، فإن الجاهل لا يدفعُه إلا الجهل**" [أراد السفه]. وقيــل: بينما أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ جالسٌ، إذ جاء أعرابي، فَلَطَمَهُ، فقام إليه واقد بن عمرو[١]، فَجَلَدَ به الأرض، فقال عمر: "**لــيس بعزيزٍ من ليس في قومه سفيه**"[٢].

لقد أشرنا في معرض بحث أسباب فشل تجربة المحاكم الإسلامية في الصومال إلى خطورة التردد والتأخر في الحسم، ويبدو أن هــذا الأمر هو ما وقعت فيه حماس في فلسطين أيضاً. لقد كان من واجبها أن تعلم أن رؤوس الفتنة والعمالة لن يتركوها لتهنأ بــالحكم، وأن الغيرة والحسد اللذين تعتمل به صدور هؤلاء سيدفعاهم حتماً إلى معاداة حماس والتآمر ضدها، فإذا أضفنا إلى ذلك جهود الغرب الحثيثة للضغط على حماس وسعيه لاستمالة العملاء وتحريكهم، فإن تجنيد هاته الرؤوس للقيام بتلك الأدوار الخبيثة التي رأيناها هو مــن بــاب تحصيل الحاصل. لقد ثبت أن رسول الله ﷺ حين دخل مكة فاتحاً ورغم إعلانه العفو العام عن أهل مكة إلا أنه أهدر دم أربعة أشخاص، وَقَالَ: «**اقْتُلُوهُمْ، وَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمْ مُتَعَلِّقِينَ بِأَسْتَارِ الكَعْبَةِ**[٣]»، وذلك لما سبق من عظيم جرمهم. وعليه فقد كان الأجــدر بحمــاس أن تتخلص من رؤوس الفساد والعمالة منذ مدة وبمجرد ما بدأت بوادر انحرافهم تظهر على السطح لكن تراخيها في ذلك أعطاهم الفرصة لكي يتقووا ويكسبوا المزيد من الذمم والنفوذ بما يصلهم من دعم مالي من إسرائيل والغرب.

إن أقل ما يقال أن إدخال حماس في لعبة الانتخابات كان شَرَكاً نُصب لحماس بإتقانٍ لاستدراجها، حتى إذا وقعت فيــه، أشــهر الغرب في وجهها ورقة المساعدات المالية لابتزازها، وحرّك عملاءه من كل حدب وصوب للضغط عليها لنيل ما أتي بها من أجلــه، ألا وهو الاعتراف بإسرائيل. وإن من المحزن رؤية كيف تحولت حركة حماس من حركة مقاومةٍ تكرس جهدها في مقارعة العــدو وتبــث الرعب في صفوف يهود بعملياتها الاستشهادية البطولية وتتسامى فوق الصراع على المناصب والكراسي، إلى حركة توقف المقاومة عملياً وتنشغل بما كانت تعيبه على غيرها من الصراع على من يشغل الوزارة الفلانية أو العلانية، أو إلى من تؤول المساعدات المالية، في وقت تستبيح فيه إسرائيل دماء أهل فلسطين وتمعن فيهم تقتيلاً وتدميراً واعتقالاً.

وعليه يمكن إجمال أخطاء حماس فيما يلي:

- قلة الوعي السياسي مما جعلها تقدم على الدخول في الشرك الذي نصب لها عن طواعية، أو جعلــها تتصــور أنهــا بإمكانياتها البسيطة يمكن أن تغير قواعد اللعبة.
- عدم إدراكها لحقيقة ما يسمى السلطة، وأن مشكلتها ليست محصورة في فساد مسئوليها فقط، وإنما لأن هذه السلطة أصلاً لا تملك من مقومات الدولة شيئاً.
- ترددها في الإجهاز على رؤوس الفساد والخيانة.

❁❁❁❁❁❁❁

[١] هو واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ الصحابي الجليل، من التابعين.
[٢] المستطرف في كل فن مستظرف، للأبشيهي.
[٣] مصنف ابن أبي شيبة.

خلاصة:

وفي آخر البحث، نعيد التذكير بأخطاء الحركات الإسلامية والتي حالت دون وصولها إلى الحكم (بالنسبة لجبهة الإنقاذ في الجزائر)، أو دون المحافظة على الحكم بعد الوصول إليه (في حالة طالبان في أفغانستان، المحاكم الإسلامية في الصومال وحماس في فلسطين).

الحركة / البلد	سبب الإخفاق في الوصول / المحافظة على الحكم
طالبان/ أفغانستان	١. عدم وجود التخطيط المسبق والاستعداد القبلي لما يمكن أن يواجه الدولة من مشاكل. ٢. ضعف الوعي السياسي، مما جعلها تربط نفسها بنظام باكستان على الرغم من كونه نظاماً تابعاً لأميركا. ٣. عدم التعالي فوق النزعة الوطنية مما جعلها تحرم نفسها من إمكانيات وطاقات المسلمين في العالم.
المحاكم الإسلامية/ الصومال	١. عدم وجود التخطيط المسبق والاستعداد القبلي لما يمكن أن يواجه الدولة من مشاكل. ٢. ضعف الوعي السياسي مما جعل المحاكم تنخرط في المفاوضات مع كل الضرر المترتب عنها. ٣. المماطلة في اتخاذ القرار بالقضاء على الحكومة المؤقتة.
جبهة الإنقاذ الإسلامية/ الجزائر	١. عدم تقصد الجيش لاستمالته لصالح الدعوة أو على الأقل لوضعه على الحياد، ٢. ضعف الوعي السياسي الذي جعلها تقبل بالانخراط في اللعبة الديمقراطية ابتداءً، ولا تتوقع انقلاب الحكم على نتائج الانتخابات.
حماس/ فلسطين	١. قلة الوعي السياسي مما جعلها تقدم على الدخول في الشرك الذي نصب لها عن طواعية، أو جعلها تتصور أنها بإمكانياتها البسيطة يمكن أن تغير قواعد اللعبة. ٢. عدم إدراكها لحقيقة ما يسمى السلطة، وأن مشكلتها ليست محصورة في فساد مسئوليها فقط، وإنما لأن هذه السلطة أصلاً لا تملك من مقومات الدولة شيئاً. ٣. ترددها في الإجهاز على رؤوس الفساد والخيانة.

وبالنظر إلى هذه الأسباب مجتمعة نجد أن أكثرها تردداً ثلاثة:

١. قلة الوعي السياسي،
٢. عدم وجود التخطيط المسبق والاستعداد القبلي لما يمكن أن يواجه الدولة من مشاكل،
٣. التردد والمماطلة في اتخاذ القرارات الحاسمة.

الوعي السياسي:

إن أهمية الوعي السياسي هي من الأمور البديهية التي لا تحتاج إلى برهان عقلي ولا شرعي، فمن نافلة القول إن من يريد أن يقتحم عالم السياسة والحكم يجب أن يكون عالماً بما يروج فيه من مؤامرات ودسائس، ويجب أن يكون عالماً بحقيقة الأشخاص والدول والهيئات وإمكانياتهم وحقيقة ولاءاتهم ومخططاتهم، قال ﷺ: «**إن دِينَ اللَّهِ لَنْ يَنْصُرَهُ إلا مَنْ حَاطَهُ مِنْ جَمِيعِ جَوَانِبِهِ**[1]». إن المتتبع الفطن لما يجري من حولنا يتوصل دون كبير عناء إلى أن الدول الكبرى تنفق عشرات الملايير من الدولارات سنوياً على أجهزة الاستخبارات ومراكز الأبحاث والجمعيات التمويهية وتجنيد العملاء ... بغرض حبك وتنفيذ الخطط التي تكفل لها الحفاظ على مصالحها في العالم، ولا توجد دولة تجرؤ على الإعلان عن مخططاتها صراحة، بل كل الدول تموه على مقصودها العلني، وقد تخطو خطوة أو تطلق تصريحاً، من باب الخداع واللعب على العقول، وهي في الحقيقة تريد عكسه تماماً، وقد تخطو خطوة ليُظَنَّ أن أثرها فوري أو على المدى القريب بينما هي تدخل في إطار مخطط لا يظهر أثره إلا بعد ٢٠ أو ٣٠ سنة... لهذا فإن الحركة التي تريد أن تصل إلى الحكم وتزاحم هؤلاء الناس في عالمهم لا غنى لها عن أن تكون تملك فهماً ووعياً سياسياً دقيقاً يكفل لها أن تكتشف ما يحاك لها من مؤامرات قبل وقوعها حتى لا تسقط في الفخاخ التي ستنصب لها أو تستدرج إلى المآزق المحرجة التي تفرض عليها التنازل عن حقوقها أو مبدئها، وإلا وقعت في السذاجة وجعلت نفسها ألعوبة يتلاعب بها ثعالب السياسة ودهاتها، وهذا مما لا يجوز أن تقبله حركة على نفسها، بل يجب أن تكون يقظة، فطنة، ذات فراسة، تستبق الأمور، وترى ببصيرة حادة نافذة حتى لكأنها ترى الغيب. أورد ابن عبد ربه في "العقد الفريد": [قال زياد: "**ليس العاقلُ الذي إذا وَقَع في الأمْر احتال له، ولكنّ العاقل يَحْتال للأمر حتى لا يقع فيه**". وقيل لعَمْرو بن العاص: "**ما العَقْل؟ فقال: الإصابةُ بالظَّن، ومَعْرفة ما يكون بما قد كان**". وقال عليُ بن أبي طالب ﷺ، وذَكَر ابن عبّاس رضي الله عنهما فقال: "**لقد كَان ينظُر إلى الغَيْب من سترٍ رقيق**"، وقال مُعاوية لعَمْرو بن العاص: "**ما بَلَغ من عَقْلك؟ قال: ما دخلتُ في شيء قَطُّ إلا خَرَجتُ منه؟ فقال مُعاوية: لكنّي ما دخلتُ في شيء قطُّ أريد الخُرُوجَ منه**". وكان عمر بن الخطاب أكثر من يتمثل فيه ذلك، أورد ابن الأزرق في "بدائع السلك في طبائع الملك": [قال المغيرة بن شعبة: "**ما رأيت أحداً أحزم من عمر** [يقصد عمر بن الخطاب ﷺ]، **كان له، والله، فَضْلٌ يمنعه أن يَخْدع، وعقلٌ يمنعه أن يُخدع**"، قلت: وكذا قال عمر بن الخطاب ﷺ: "**لست بخِبٍّ**[2]**، ولا الخِبُّ يخدعني**"].

التخطيط المسبق:

إن أهمية التخطيط المسبق هي كذلك من الأمور البديهية التي لا تحتاج إلى برهان عقلي ولا شرعي، فتعقيد الأوضاع الحالية وارتباط بلادنا بالخارج، وتربص الأعداء واستعدادهم لاختلاق المشاكل وتحريك العملاء، يجعل من واجب الحركات أن تكون قد أعدت مسبقاً لكل المشاكل القائمة بل والمتوقعة حلولاً متعددة، فمن المؤكد أن الأعداء سيبذلون جهدهم لإدخال الحركات الإسلامية بعد وصولها إلى الحكم في دوامات، وإشغالها بما لا حصر له من المشاكل (الحصار التجاري، تأليب مجلس الأمن والهيئات الدولية، تأليب الدول المحيطة، تأليب الدول العربية والإسلامية، تأليب الرأي العام الداخلي، تحريك علماء السوء لإصدار الفتاوى المضللة، منع قطع الغيار أو الأدوية، إعلان الحرب المباشرة الشاملة أو الجزئية بقصف أهداف منتقاة، تحريك الأقليات، نشر الأكاذيب والإشاعات، ...)، فإن لم تكن قد أعدت للمشاكل القائمة والمعروفة ابتداءً حلولاً، فإنها لا شك ستغرق فيما سيختلق لها من أزمات، وإن لم تستطع استباق دراسة الحلول قبل أن تصل إلى الحكم وتنشغل بتفاصيل رعاية الشؤون اليومية للناس، فأولى أن تعجز عن ذلك بعد أن تحاصرها المشاكل من كل جانب.

---

[1] الروض الأنف للسهيلي، ج٢، ص ٢٤١.
[2] الرجل الخب: الخبيث المخادع.

التردد والمماطلة في اتخاذ القرارات الحاسمة:

إن التردد والمماطلة في اتخاذ القرار قد يكون أحياناً أخطر من اتخاذ القرار الخاطئ، وما رأيناه في حالتي الصومال حين ترددت المحاكم الإسلامية في الإجهاز على الحكومة الانتقالية، أو حماس في الإجهاز على رؤوس الفساد والفتنة مثالان ساطعان على ذلك. يجب أن تعلم الحركات أنها ليست الوحيدة التي تعمل في الساحة وأن الغرب وعملاءه يعملون أيضاً وبإمكانيات مادية وبشرية عالية، وأن الغرب وزبانيته جاهزون لتصيد أي خطأ تقع فيها الحركات أو استثمار كل فراغ لا تسده بالكامل. يجب أن تعمل الحركات وفق قاعدة أن الصراع مع الغرب هو صراع ضد الزمن، وصراع لا يرحم، لذلك فلا مجال للتردد أو المماطلة والتسويف، وإن أضاعت الحركات موقف المبادرة فسيأخذه الغرب عنها، وإن لم تكن هي المبادرة والفاعلة ابتداءً، فستساق إلى موقف رد الفعل وسياسة إطفاء الحرائق، وهذا يؤثر على هامش حركتها ونجاعة قراراتها بل ومصداقيتها أمام شعبها.

هذه خلاصة دراسة هاته التجارب الأربع، وأشهد الله أني ما أردت بها إلا وجه الله، وما أردت أن أطعن أو أنتقص من إخلاص الحركات الإسلامية أو حرصها على الإسلام، فالله وحده يعلم كم ضحوا وكم عُذِّبوا وكم من أموالٍ وجهود ودماء وأعناق قدموا في سبيل الله، أسأل الله أن يتقبل منهم ويجعل ما قدموا نوراً في صحائفهم يوم القيامة، ولكن فشل تجارب تلك الحركات يعني حتماً وجود خطأ في مسارها، ووجود الخطأ يفترض منا وجوب دراسة التجربة لفهم الأسباب واستخلاص العبر، عملاً بحديث المصطفى صلوات الله وسلامه عليه: «**لا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ**[1]»، فإن وُفِّقت في ما وصلت إليه، فمن الله العليم الخبير، وإن أسأت أو أخطأت أو جانبت الصواب، فمن نفسي ومن الشيطان، والله ورسوله وصالح المؤمنين برئاء منه، براءة الذئب من دم يوسف بن يعقوب عليهما الصلاة والسلام.

والحمد لله رب العالمين.

[1] متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.